مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 2 ديسمبر 2021 ص 305–334

سد النهضة الأثيوبي وأزمة نهر النيل 2021

Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile River Crisis in 2021

يوسف صلاح أبو مايلة

جامعة الأزهر–غزة

yousefabumayla@gmail.com

تاريخ الاستلام 2021/06/14 تاريخ القبول 2021/11/28

الملخص:

يتناول البحث دراسة لأزمة سد النهضة وهو سد خرساني يقع على النيل الأزرق بالقرب من الحدود الأثيوبية – السودانية ، ترجع بداية الأزمة إلى اتفاقية عنتيبي في عام 2010م ، والتي تنص على إلغاء الحقوق المائية التاريخية لكل من مصر والسودان من نهر النيل . يتناول البحث دراسة تحليلية للأزمة وأبعادها المختلفة التي تفاقمت رغم العديد من المفاوضات والجهود الدبلوماسية، ويتناول البحث الجوانب الطبيعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، وأثر ذلك على كل من مصر والسودان (دولتي المصب) ويخلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات وإمكانية وضع إطار يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية .

كلمات مفتاحية: سد النهضة – مصر – السودان – أثيوبيا – الوضع المائي – أزمة .

Abstract:

This paper focus on studying the Grand Ethiopian Renaissance Dam, which is a concrete dam located on the Blue Nile near to the Ethiopian-Sudanese borders. The crisis started when Antibi Agreement signed back in 2010, which include terminating historical water rights for both Egypt and Sudan from the Nile River. This is an analytical study for the crisis, and its diversified dimensions that has been exacerbated, despite the several negotiations and diplomatic efforts to contain the situation. The study analyze the natural, economic, legal, and political consequences on both Egypt and Sudan (Estuary Countries), and result in recommendations to conserve all concerned parties' rights.

Keywords: Al Nahda Dam, Egypt, Sudan, Ethiopia, Water Status, Crisis.

مقدمة البحث

1- خلفية عامة:

كانت دول حوض النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية ، ثم حصلت هذه الدول على استقلالها، وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه نهر النيل عام 1902م في أديس أبابا ، وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان مع أثيوبيا ، ونصت على عدم إقامة أي مشروعات سواء على النيل الأزرق ، أو بحيرة تانا ونهر السوباط، ثم ظهرت اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام 1906م، وظهرت عام 1929م اتفاقية أخرى، وهذه الاتفاقيات تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة في مياه النيل، وأن لمصر الحق في الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده. وهذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل (كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندة) لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا، وتم تخصيص نسبة 7,7% من التدفق للسودان، و 92.3% لمصر. فكرة سد النهضة بدأت خلال فترة حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي، قام مكتب الاستصلاح الأمريكي بين عامي 1956م، 1964م بتحديد الموقع النهائي لسد النهضة الأثيوبي على مجرى النيل الأزرق ، ولكن بسبب الانقلاب العسكري عام 1974م توقف المشروع ، وبين أكتوبر 2009م وأغسطس 2010م قامت الحكومة الأثيوبية بمسح موقع السد، وفي نوفمبر 2010 قدم جيمس كليستون تصميماً للسد. بعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع رسمياً في 31 مارس 2011م منحت الشركة الأمريكية "وي بيلد" عقداً بقيمة 4.8 مليار دولار دون مناقصة تنافسية، وفي 2 أبريل 2011م وضع ملس زيناوي رئيس الوزراء الأثيوبي آنذاك حجر الأساس للمشروع ، وقد أسس مصنع لتكسير الصخور بجانب قطاع جوي للنقل السريع، وكان من المتوقع أن يشغل أول توربين لتوليد الطاقة بعد 44 شهراً من البناء. اعترضت مصر على بنائه، والتي تقع على بعد أكثر من 2500 كم من السد حيث إن مصر أدركت بأنه سيقلل من كمية حصتها من ماء النيل، وقد عارض ملس زيناوي ما قالته مصر بناء على دراسة مجهولة قالت إن السد لن يقلل من كمية المياه في النهر ، بل سينظم كمية المياه اللازمة للري. وفي مايو 2011م أعلن أن أثيوبيا سوف تشارك تصميم السد مع مصر، وبذلك تدرس مصر تأثير السد على المصب. في البداية كان السد ، يسمى بـ "المشروع إكس"، وبعد الإعلان عنه سمي بسد الألفية، وفي 15 أبريل 2011م أعاد مجلس الوزراء الأثيوبي تسميته بسد النهضة الأثيوبي الكبير. تمتلك أثيوبيا القدرة على إنتاج 45 جيجا واط من الطاقة الكهربائية، ويمول السد من خلال السندات الحكومية والتبرعات الخاصة، وكان مقرراً أن ينتهي منه في يوليو 2017م. عملياً، بدأ ملء الخزان (الملء الأول) في يوليو 2020م، ومن المتوقع أن يتم اكتمال الخزان على مراحل لا زالت غير محددة

تماماً، وذلك اعتماداً على الظروف السياسية والدبلوماسية والهيدرولوجية خلال فترة الملء، ومدى التفاهمات والاتفاقيات بين الأطراف مصر والسودان وأثيوبيا .

2- الإعلان عن إنشاء سد النهضة:

أعلنت أثيوبيا في فبراير 2011م عن عزمها إنشاء سد على النيل الأزرق ، والذي يعرف بسد "هيداسي" على بعد 20-40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار متر مكعب ($م^3$) أسند إلى شركة ساليني الإيطالية بالأمر المباشر ، وأطلق عليه مشروع إكس ، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير، ووضع حجر الأساس في الثاني من أبريل 2011م، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الأثيوبي الكبير ، وهذا السد هو أحد السدود الأربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الأمريكي USBR" [1].

3- التسلسل الزمني:

- 1956م-1964م: تم تحديد الموقع النهائي لسد النهضة الكبير الأثيوبي بواسطة مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح (إحدى إدارات الخارجية الأمريكية) خلال عملية مسح للنيل الأزرق أجريت بين عامي 1956م-1964م دون الرجوع إلى مصر حسب اتفاقية 1929م.
- أكتوبر 2009م – أغسطس 2010م: قامت الحكومة الأثيوبية بعملية مسح للموقع.
- نوفمبر 2010م: تم الانتهاء من تصميم السد.
- 31 مارس 2011م: وبعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع، تم منح عقد قيمته 4.8 مليار دولار من الشركة الأمريكية (وي بيلد) دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية ساليني.
- 2 أبريل 2011م: وضع رئيس وزراء أثيوبيا السابق ملس زيناوي حجر الأساس للسد ، وقد تم إنشاء كسارة للصخور جنباً إلى جنب مع مهبط للطائرات الصغيرة للنقل السريع.
- 15 أبريل 2011م: أعاد مجلس الوزراء الأثيوبي تسمية السد بسد النهضة الأثيوبي الكبير، حيث كان في البداية يطلق عليه مشروع إكس ، وبعد الإعلان عن عقود المشروع سمي الألفية.
- مايو 2011م: أعلنت أثيوبيا أنها سوف تتقاسم مخططات السد مع مصر حتى يمكن دراسة مدى تأثير السد على المصب.
- مارس 2012م: أعلنت الحكومة الأثيوبية عن تطوير لتصميم محطة توليد كهرباء السد، وزيادتها من 5250 ميجا وات إلى 6000 ميجا وات.
- يوليو 2019م: التاريخ المقرر فيه أن يتم الانتهاء من المشروع.

[1] (شراقي ، 2018، ص22)

4- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في فهم وتحليل طبيعة الإشكالية أو الأزمة الطارئة بين الأطراف الرئيسية، وهي كل من مصر والسودان مع أثيوبيا في الوقت الذي يبدو فيه جلياً أن الخيار الدبلوماسي القائم حالياً على الوسائل التقليدية لم يعد يجدي نفعاً، لذلك تحاول هذه الدراسة التعرف على الأزمة من جوانبها المختلفة ، والتوصل إلى حلول تحقق المصالح الوطنية لكل الأطراف. والمشكلة هنا سؤال مطروح يتطلب دراسة وحلاً، لماذا ترفض أثيوبيا جميع الحلول المطروحة؟، ولماذا لم تأخذ بالاعتبار أهمية المياه لمصر والسودان واحترام الحصة المائية لكليهما؟

5- أهداف ومبررات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم سد النهضة وتأثيره على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان، وكيفية مواجهة تأثيره على دولتي المصب ، وطرح العديد من الأسئلة العلمية للإجابة عليها من خلال بعض الآراء والدراسات المقترحة والمطلوب تنفيذها حتى تتضح المواصفات العلمية المناسبة لطبيعة المكان جيولوجياً ، وخاصة معدل تسرب المياه في منطقة الخزان، حيث يسود في أثيوبيا بصفة عامة انتشار الفوالق والتشققات نتيجة وجود الأخدود الأفريقي العظيم، وفي منطقة سد النهضة أخدود النيل الأزرق . أضف إلى ذلك توضيح المفاهيم الثلاثة لحقوق المياه ممثلة بـ(الملكية، السيطرة، الاستخدام)، أيضاً السيادة والتي تشمل مفهوم "الحقوق والواجبات"، فالواجبات تجبر كل دولة أو كيان شبيه بالدولة على الإدارة وفقاً لقوانين قومية، ولكن أيضاً وفقاً للواجبات الدولية المعترف بها.

مبررات الدراسة تهدف إلى التوصل لأسباب تأزم المفاوضات المصرية السودانية الأثيوبية، وحصر التحديات التي تواجه عملية التسوية الدبلوماسية خاصة في جولات المباحثات المتعددة في الفترة الأخيرة (2012م-2015م)، كما تسعى الدراسة إلى طرح عدد من الخيارات الممكنة في التعامل مع الأزمة ، فمن المبررات أيضاً تقييم سد النهضة وتأثيره على الحصة المائية لكل من مصر والسودان، وكيفية مواجهة تأثيره على مصر، وطرح العديد من الأسئلة العلمية للإجابة عليها.

6- تساؤلات الدراسة والتحديات:

تتمحور الأسئلة التي حددتها مشكلة الدراسة حول عدد من القضايا المهمة يأتي على رأسها، ما الدبلوماسية المائية الملائمة للأزمة، وما أبرز التحديثات التي تواجه المفاوضين حول أزمة سد النهضة؟ وما حقيقة الدور الدولي الداعم لتأزمة المسألة والممول للسد والمحرض على تفاقم الأزمة ؟ وما الخيارات العلمية والعملية التي يمكن لمصر والسودان أن تعتمد عليها في إطار سعيهما لحل الأزمة؟

7- فرضيات الدراسة:

أ- معرفة قواعد العرف الدولي التي تحكم الأنهار الدولية بصفة عامة، وعلى نهر النيل الأزرق بصفة خاصة، والتكيف القانوني في ذلك.

ب- دراسة المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمياه نهر النيل، وتكيفها القانوني.

ج- تقييم الآثار المترتبة لسد النهضة على حصص الشركاء وكيفية التعامل مع مشروع سد النهضة.

د- دراسة التوازن الدولي والحقوق المكتسبة لصالح دول الأطراف، وإمكانية التعاون الفني بين الدول.

8- منهج البحث :

أ- المنهج الوصفي التحليلي، حيث يرى أن المنهج الوصفي التحليلي يشمل كثيراً من مناهج البحث العلمي الأخرى، وهي مناسبة لأن تستخدم لهذا البحث، لجمع المعلومات وتحليلها وتفسير الوضع القائم، وتحديد الظروف والعلاقات بين المتغيرات والأحداث وقياسها واستخلاص النتائج منها.

ب- المنهج الاستقرائي، حيث إنه يساعد الباحث على سرد المعلومات والحقائق القانونية والاستدلال بها في مناقشة جوانب الموضوع ، واستعراض آراء العلماء ، وإبراز ما توصلت إليه الدراسات السابقة والمعاهد الدولية.

9- خلاصة بعض الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على عدد من الدراسات السابقة ، ومنها دراسة الصراع حول مياه حوض النيل في(2010م) ، ودراسة أخرى في (2010م) أيضاً تناولت القانون الدولي كدراسة تطبيقية لتحديد حصص المياه وفقاً للقانون والاتفاقيات المعتمدة من عشرات السنين. تلا ذلك دراسة للأمن المائي لحوض النيل، وهنا يتم التركيز على حصة المياه وأهميتها وأثرها على الأمن لكافة الأطراف الثلاثة. أما الدراسة الرابعة (2013م) لعباس شراقي [1]، تناولت الموضوع من جانب آخر وهو هيدرولوجية نهري النيل والكنغو وإمكانية الربط بينهما ، حيث وضعت خطوط وبدائل لدعم وتنمية وتطوير مصادر المياه لكافة الأطراف. تلا ذلك، دراسة ناصر السيد ناصر (2015م)[2] حول الوضع القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل موضحاً أهمية وضرورة احترام نصوص وروح القانون الدولي ، وتتضمن الدراسة تفهماً واضحاً لنصوص القانون، كما تطرق يوسف آدم محمد في

[1] (شراقي ، 2013 ، ص14)

[2] (ناصر ، 2015 ، ص4)

(2019م) [1]، إلى أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية. في الواقع جميع الدراسات السابقة تشكل أهمية في جوانب محددة، وبالرغم من ذلك فإن أزمة سد النهضة (موضوع البحث) لازالت في حالة مستمرة ، والأزمة لا زالت قائمة رغم انعقاد عدة اجتماعات ومؤتمرات محلية ودولية وعلى مستوى القارة الإفريقية والاتحاد الأفريقي، وحتى تاريخه (مايو 2021م) لم يتم الاتفاق على آلية معينة لتوزيع الحصص المائية بما يرضي كافة الأطراف الثلاثة مصر والسودان وأثيوبيا .

أولاً: الموقع والخصائص الطبيعية

1- الموقع الجغرافي:

معروف أن نهر النيل يقع في مصدرين رئيسيين هما:

أ- الهضبة الأثيوبية، التي تشارك بنحو 72 مليار م^3 عند أسوان وحوالي 85% من إيراد نهر النيل)، من خلال ثلاثة أنهار رئيسة: النيل الأزرق 50 مليار م^3، ونهر السوباط 11 مليار م^3، ونهر عطبرة 11 مليار م^3.

ب- هضبة البحيرات الاستوائية، التي تشارك بنحو 13 مليار م^3، (15% من إيراد نهر النيل) تشمل بحيرات فيكتوريا، وكيوجا، وإدوارد، وجورج، وألبرت. ويقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق في منطقة بني شنقول جوموز ، وعلى بعد نحو 20-40 كم من الحدود السودانية، خط عرض 11 درجة 6 شمالاً، طول 35 درجة 9 شرقاً، على ارتفاع نحو 500-600 متر فوق منسوب سطح البحر . ويصل متوسط الأمطار في منطقة السد إلى نحو 800 مم/السنه. شكل رقم (1) منطقة الدراسة.

[1] (محمد ، 2019 ، ص11)

سد النهضة الأثيوبي وأزمة نهر النيل 2021

شكل رقم(1) منطقة الدراسة

سد النهضة الأثيوبي الكبير، المعروف باسم سد الألفية هو سد على النيل الأزرق في أثيوبيا تحت الإنشاء منذ **2011م**. الغرض الأساسي من إنشاء السد هو توليد الكهرباء وتصديرها إلى البلدان المجاورة. من المتوقع أن يكون السد أكبر محطة للطاقة الكهربائية في أفريقيا ، وسابع أكبر محطة في العالم بسعة مخططة تبلغ 6.45 جيجا واط، كما تمتلك أثيوبيا القدرة على إنتاج 45 جيجا واط من الطاقة الكهربائية [1]. بدأ ملء الخزان في يوليو 2020م ، ومن المتوقع اكتمال ملء الخزان وفقاً أو اعتماداً على الظروف الهيدرولوجية ووفقاً للاتفاقيات بين مصر والسودان وأثيوبيا [2]. انظر شكل رقم (2) يوضح شكل السد وعملية الملء .

[1] (ويكيبديا سد النهضة 2016 ، ص5).

[2] (ويكيبديا سد النهضة 2016 ، ص6).

2- الموقع الجيولوجي :

يقع السد في منطقة تغلب عليها الصخور المتحولة لحقبة ما قبل الكمبري، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة مثل البلاتين والحديد والرخام. هناك عوامل جيولوجية وجغرافية كثيرة تتسبب في فشل كثير من المشروعات المائية في دول منابع نهر النيل بصفة عامة وأثيوبيا بصفة خاصة، من بينها:

أ- صعوبة التضاريس، حيث الجبال والأودية العميقة والضيقة، وما تبعها من صعوبة في نقل المياه من مكان لآخر في حالة تخزينها.

ب- انتشار الصخور البركانية البازلتية، خاصة في أثيوبيا ، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة، وضعيفة هندسياً لتحمل إقامة سدود عملاقة.

ج- تأثير الصخور البازلتية على نوعية المياه، خاصة في البحيرات، حيث تزيد من ملوحتها كما هو الحال في البحيرات الأثيوبية .

د- التوزيع غير المتجانس للأمطار، سواء الزمني أو المكاني.

هـ- زيادة معدلات التبخر، والتي يصل متوسطها إلى 80% من مياه الأمطار.

و- زيادة التعرية وانجراف التربة، نتيجة الصخور الضعيفة، والانحدارات الشديدة لسطح الأرض، وغزارة الأمطار بالإضافة إلى زيادة معدل إزالة الغابات مع زيادة عدد السكان.

ز- يحد حوض النيل في دول المنبع، مرتفعات كبيرة تمنع إمكانية نقل مياه النيل إلى الأماكن التي تعاني نقص المياه، خاصة في موسم الجفاف، ويتضح هذا جلياً في كل من أثيوبيا وكينيا وتنزانيا.

ح- عدم ملاءمة الزراعة المروية لدول الحوض، نظراً لصعوبة التضاريس وعدم إمكانية نقل المياه سطحياً.

ط- وجود الأخدود الأفريقي في جميع دول المنابع، وما يسببه من اكتشافات وفوالق ضخمة ونشاط بركاني وزلزالي قد يؤثر على المشروعات المائية خاصة في أثيوبيا .

ي- التغيرات المناخية ، قد تسبب جفافاً في بعض الأماكن، وأمطاراً في أماكن أخرى

شكل رقم (2) سد النهضة (عملية ملء السد)

3- الموازنة المائية :

أثيوبيا عبارة عن هضبة مرتفعة، صعبة التضاريس حيث تصل أعلى نقطة بها إلى 4620 متراً فوق سطح البحر، وأقل نقطة -22/م. وعلى الرغم من أن أثيوبيا تملك 9 أنهار كبيرة، وأكثر من 40 بحيرة منها بحيرة تانا، فإن نصيب الفرد السنوي فيها من المياه المخزنة يصل إلى 38 م^3 فقط (مقابل 700 م^3/ للفرد في مصر)، خلاف نصيبه من مياه الأمطار ، والتي يصل مقدارها السنوي إلى 936مليار م^3، يتبخر 80% منها بسبب المناخ المداري وارتفاع درجة الحرارة ليجري على السطح 122 مليار م^3 فقط ، ولا يبقى منها سوى 25 مليار م^3 حيث يخرج 97 مليار م^3 خارج الأراضي الأثيوبية توزعها كالآتي: 80 مليار م^3 إلى نهر النيل، و8 مليار م^3 إلى كينيا، و7 مليار م^3 إلى الصومال، و 2 مليار م^3 إلى جيبوتي [1].

تعد أثيوبيا الدولة الوحيدة في الحوض التي لا تستقبل أي مياه من خارج أراضيها. وبعد انتهاء الحرب الأهلية في أثيوبيا اتجهت أنظار الحكومة إلى التنمية الداخلية ، مما جعلها تفكر في مياه النيل . من جانب آخر، لا جدال أن إقامة هذه السدود تعد تحدياً كبيراً يواجه الزراعة المصرية بإحداث عجز مائي ينتج عنه نقص في إنتاج الغذاء، إضافة إلى نقص الكهرباء المولدة من السد

[1] لطفي محمد، ، 2018، ص20

العالي وخزان أسوان، والتي سوف تقل بحوالي 500 ميجا واط سنوياً [1]. لعل ذلك دلالة تعبر عن وجود تغيرات سياسية بدول حوض النيل مثل: بزوغ شمس أثيوبيا وأوغندا والدعم الدولي لهما، أضف لذلك زيادة دور إسرائيل بدول المنبع وتراجع التواجد المصري، والضغط على مصر في ملفها الأهم وهو حوض النيل من خلال مبادرة حوض النيل [2].

ثانياً: القانون الدولي وموارد المياه المتجددة

1- تقديم

على النيل الأزرق مشروعٌ مثيرٌ للجدل حول مياه نهر النيل ، أزعج كل من مصر – والسودان بشكل خاص ، ولقد لفت هذا المشروع انتباه العالم إلى الاضطرابات المحتملة في العلاقات بين دول حوض النيل وخصوصاً المصب (مصر والسودان) من جانب ، وأثيوبيا من جانب آخر، من جهة تعد مصر بلداً استراتيجياً محورياً في المحور المركزي للقارات الثلاث في أفريقيا وآسيا وأروبا وواحدة من الدول التي تحافظ على التوازن والسلام والأمن والاستقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً . بدأت الأزمة بسبب واضح وهو قيام أثيوبيا ببناء سد النهضة وحجز مياه نهر النيل منتهكة القانون الدولي ، وبالتالي محاولات أثيوبيا التعدي على حقوق المياه في مصر والبالغة 55.5 مليارم^3 في السنة .

2- انتهاك أثيوبيا للقانون الدولي:

من جانب واحد في أبريل 2011م شرعت أثيوبيا ببناء سد النهضة على النيل الأزرق أكبر رافد للنيل " أطول نهر بالعالم " دون التشاور مع مصر منتهكة بذلك مبادئ القانون الدولي ، وأيضاً اتفاقية 1993م الموقعة بين أثيوبيا ومصر ، واتفاقية 1902م الموقعة بين أثيوبيا والمملكة المتحدة ، والتي تتطلب التشاور مع دول المصب بشأن الهياكل الأثيوبية التي قد تؤثر على تدفقات منابع النيل من خلال النيل الأزرق، وبحيرة تانا، ونهر سوبات المتدفقة في اتجاه المصب إلى السودان ومصر .أضف إلى ذلك لم يكن هناك تقييم شامل للأثر الهيدروليكي ، أو البيئي ، أو الاجتماعي والاقتصادي .

إن هذه الاجراءات التي تجاهلتها أثيوبيا ، تعتبر تجرأً بالفعل على القانون الدولي . كما عرقلت أثيوبيا اتفاق الدول الثلاث ، على تكليف مستشار دولي لإجراء دراسات تقييم الآثار المشتركة ، وأوقفت الدراسات المشتركة للخبير الاستشاري ، الأمر الذي ضغط على المستشار لإعادة تحديد " ما يعرف بالشروط الأساسية " لتشتمل على مستقبل أثيوبيا فيما يتعلق بخطط السدود

[1] لطفي محمد، ، 2018، ص23

[2] (لطفي محمد، ، 2018، ص24)

الإضافية كجزء من شروط خطة الأساس الحالية ، وبالتالي فإن تعديل المصطلحات المتفق عليها عالمياً من شأنها أن تلغي الغرض الكامل من دراسات تقييم الأثر البيئي وغيره.

3- ماذا يعني النيل والنيل الأزرق :

نهر النيل والنيل الأزرق هما الأهم بالنسبة لمصر، وذكر المؤرخ اليوناني هيرودوت أن مصر هي " هبة النيل "، إذا نظرنا إلى هذا النص من الناحية الفنية ، نجد أن 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر تنشأ في أثيوبيا، ومن خلال روافد النيل الأزرق وعطبرة والسوباط ، حوالي 67% من مياه النيل المخصصة أو التي تستخدمها السودان ومصر بالفعل تأتي من النيل الأزرق. ويبلغ متوسط التدفق السنوي للنيل الأزرق حوالي 50 مليار م^3، في حين أن الاستخدامات التاريخية لمصر المكتسبة والموثقة من حقوق المياه تبلغ 55.5 مليار م$^{3/}$ /السنة ،من الناحية النظرية يمكن للمرء أن يعتبر أن تدفق النيل الأزرق من أثيوبيا يمثل في الحجم حوالي 90% من استخدامات مصر من مياه النيل التاريخية . والخلاصة أن نهر النيل هو المصدر الوحيد للمياه المتجددة لمصر، والتي تعتمد على النيل في تلبية حوالي 97% من احتياجاتها من المياه ، إذن هذا المصدر المائي يشكل مصدر شريان للحياة وسبل العيش، وهو يمثل الأمن القومي للدولة المصرية.

4- موارد المياه المتجددة في أثيوبيا :

السؤال الذي يطرح نفسه هو ؟ إذا كان توليد الطاقة الكهربائية الذي يفترض أنه استخدام غير استهلاكي (بالنسبة لأثيوبيا) ، فلماذا تجلب أثيوبيا إلى المناقشات حق مصر في حصتها البالغة 55.5 مليار م^3/السنة ، ولماذا تحاول أن تحرم مصر من هذا الحق ؟ بالحديث عن الاستخدام العادل ، هل من المستحيل على مصر أن تستضيف 20% من سكان دول حوض النيل للاستفادة من 3% فقط من 1660مليار م^3/السنة من الأمطار في حوض النيل ؟ أو من 0.8% من 7000مليار م^3/السنة من أمطار دول النيل؟.[1] تستفيد أثيوبيا بالفعل من 23% من هطول الأمطار في حوض النيل أو 12% من هطول الأمطار في دول النيل .[2]

إنه بالتأكيد هناك سبب مختلف أكثر بكثير من نقص الموارد المائية في أثيوبيا الذي يدفع تعديها على حقوق المياه في الدول المجاورة . ولتأكيد ذلك ولإلقاء المزيد من الضوء على هذه المسألة ، دعونا نفحص موارد المياه المتجددة في أثيوبيا وعلى النحو الآتي :-

[1] (Abozeid, 2020 ,p2)
[2](Abozeid, 2020 ,p3)

أ- تتمتع أثيوبيا بوفرة في هطول الأمطار ويبلغ متوسطها 848 ملم/السنة ، في حين تعتبر مصر البلد الأقل معدل في هطول الأمطار في المنطقة ، حيث يبلغ معدل المطر المكاني حوالي 18.1ملم/السنة وفقاً " للفاو.

ب- تعتمد أثيوبيا بشكل رئيسي على الأمطار المباشرة (المياه الخضراء) في استخداماتها الاستهلاكية ، وعلى تدفقات الأنهار (المياه الزرقاء) في توليد الطاقة الكهربائية ، في حين أن مصر هي الدولة الأكثر مصباً على نهر النيل الذي يشترك فيه 11 دولة ، وتعتمد في الاستخدامات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية على تدفقات نهر النيل (المياه الزرقاء) الناشئة خارج حدودها السياسية .

ج- لهذا السبب بالنسبة لإنتاج الغذاء ، تعتمد أثيوبيا بشكل أساسي على الزراعة البعلية، بينما تعتمد مصر بشكل أساسي على الزراعة المروية ، وينعكس هذا أيضاً في وجود أكبر عدد من الماشية في أثيوبيا ، حيث يتجاوز عدد رؤوسها 106 مليون رأس ، وتتغذى على المراعي البعلية الشاسعة ، في حين تستورد مصر بسبب شح المياه غالبية منتجاتها من الماشية واللحوم، وهي أكبر مستورد للقمح في العالم.

د- تشير التقديرات إلى أن الماشية في أثيوبيا تستهلك حوالي 84 مليار م^3/السنة من المياه الافتراضية المضمنة في أعلافها البعلية (المياه الخضراء) والأعلاف . وهذا يعادل التدفق الكامل لنهر النيل الطبيعي في أسوان ، وأكثر من حصص المياه السنوية لمصر والنيل مجتمعة (74 مليار م^3). من ناحية أخرى ، تستهلك مصر حوالي 19 مليون رأس من الماشية سدس استهلاك المياه الحيوانية في أثيوبيا، مع 14 مليار م^3/السنة فقط من المياه الافتراضية المضمنة في الأعلاف المروية (المياه الزرقاء) والأعلاف المستوردة في الغالب للغطاء الأرضي . [1]

هـ- تبلغ الموازنة المائية للأمطار السنوية في أثيوبيا حوالي 936 مليارم^3/السنة، ويتم توزيعها على النحو الآتي:

- 117 مليار م^3 للزراعة (الري).
- 352 مليار م^3 أراضي المراعي .
- 211 مليار م^3 في الغابات للتنوع البيولوجي والسياحة والأخشاب والإنتاج .
- 105 مليار م^3 في تغذية المياه الجوفية المتجددة .
- 025 مليار م^3 في المياه السطحية التي تغذي الانهار والجداول داخل الدولة .
- 097 مليار م^3/ تغادر من خلال الأنهار العابرة للحدود .

[1] Abozeid, 2020 ,p14

- 29 مليار م^3/ تبخر .

936 مليار م3/ السنة المجموع الكلي للموازنة المائية.

من الملاحظ أن كمية صغيرة من هذه الموازنة والإمكانات الكبيرة لموارد المياه والمتجددة هي التي تدعم السكان الأثيوبي ين لأكثر من 100 مليون نسمة بالمياه المنزلية لأغراض الشرب والري التكميلي والمياه للاستخدامات الصناعية وغيرها .إذن والمهم وفقاً لتحليل ترسيم مستجمعات المياه ، يتلقى حوض نهر النيل ، وهو أحد أحواض الأنهار العديدة في أثيوبيا ما متوسطه 450 مليارم^3 من الأمطار من 936 مليار م^3 من الأمطار على مستوى الدولة .

5- مقارنة مع موارد المياه المتجددة بمصر.

توفر موارد المياه المتجددة السنوية في مصر حوالي 570 م^3 للفرد ، وهو ما يقل عن حد ندرة المياه البالغ 1555 م^3 للفرد/السنة ، من ناحية أخرى توفر موارد المياه المتجددة في أثيوبيا حوالي 8100 م^3 للفرد/السنة ، وقد أحدث الاختلاف الكبير في الظروف المناخية الطبيعية بين المنبع والمصب في حوض النيل هذا الاختلاف الكبير بين وفرة المياه في أثيوبيا وندرة المياه في مصر[1].

خلقت ظروف هيدرولوجية طبيعية مماثلة نهر النيل العابر للحدود الذي نشأ في المرتفعات الأثيوبية والهضبة الاستوائية في أتجاه مجرى النيل ويمر في اتجاه مجرى النهر عبر صحاري مصر . تكيفت مصر مع هذه الظروف القاسية وتعتمد على نهر النيل لسنوات دون مشاكل . إذن ما الذي يخلق مشكلة حالياً ، ولماذا ؟ وما الهدف وما السبب ؟؟ هذه أسئلة يصعب الاجابة عليها ؟؟؟

ثالثاً: الجانب السياسي لأزمة سد النهضة

1- مدخل إلى الأزمة:

ترجع بداية الأزمة إلى اتفاقية عنتيبي عام 2010م التي تعد هي شرارة الأزمة التي أدت لاندلاع حرب دبلوماسية بين مصر والسودان مع أثيوبيا . واتفاقية عنتيبي تم توقيعها بين خمس دول من دول حوض النيل هم (تنزانيا – أثيوبيا – كينيا – أوغندا – رواندا). وقد رفضت مصر والسودان هذه الاتفاقية الموقعة في غيابها، والتي تنص على إلغاء الحقوق التاريخية لكل من مصر والسودان في الموارد المائية لنهر النيل ، والتي تقدر بـ (55.5 مليار م^3 لمصر، و 18.5 مليار م^3 للسودان) كما نصت على الاستخدام المنصف والعادل للموارد المائية من قبل دول حوض النيل، وأعلنت جنوب السودان في مارس 2013م ، أنها ستنضم إلى تلك المعاهدة[2].

[1] (لطفي محمد، ، 2018، ص11)

[2] (لطفي محمد، ، 2018، ص14)

تفاقمت الأزمة ولم تتراجع أثيوبيا عن موقفها ، واكتفت مصر بتعليق عضويتها في مجلس دول حوض النيل عام 2010م، كرد دبلوماسي على ذلك، وأهملت بعد ذلك القيادة السياسية المصرية آنذاك ملف سد النهضة نظراً للظروف السياسية . في عام 2011م استغلت أثيوبيا أحداث الثورة المصرية ، وقام رئيس الوزراء الأثيوبي السابق (ملس زيناوي) في أبريل 2011م بوضع حجر الأساس للمشروع مستغلاً انشغال مصر في الثورة وفترة الانتقال السلمي للسلطة.

مع تسارع الأحداث السياسية في مصر في الفترة بين (أبريل 2011م – يوليو 2014م) ومع غياب دور القيادة المصرية وتأثيرها في دول حوض النيل، قامت أثيوبيا بتعميق نفوذها في حوض النيل ، ورفعت سرعة إنجاز السد، حيث تم إنجاز أكثر من 25% من سد النهضة الأثيوبي .

2- الحوارات والجهود الدبلوماسية:

يعد إنشاء سد النهضة كنقطة فارقة في تاريخ أفريقيا والشرق الأوسط ، وذلك لأنه غالباً سوف يؤدي إلى صراع على المياه بين دول حوض النيل ، وهذا ما أشار إليه الخبراء في أثيوبيا والسودان ومصر. دارت عدة اجتماعات وحوارات دبلوماسية بين (مصر والسودان وأثيوبيا)، ذلك لأنه قد تعاقب على مصر أربعة أنظمة سياسية شهدتها فترة حكم كل منها مشاوراتً وتباينات في العلاقة مع دول حوض النيل، وباختصار نوضح أبرزها:

أ- فترة حكم المجلس العسكري، شهدت تلك الفترة تدهور علاقة مصر بأفريقيا قبل الثورة

ب- خاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك، بعد الثورة وإمساك المجلس العسكري بزمام الأمور اتخذت مصر خطوات جادة لحل الأزمة أهمها (زيارة الوفد الشعبي) ، مما يعني اتخاذ مصر طريق السلم والدبلوماسية ثم الجدية في حل الأزمة القائمة، وأثمرت عن نتائج مهمة وإيجابية ، وظهرت جدية الموقف المصري وتوطيد العلاقات بين الأطراف الثلاثة.

ج- فترة الرئيس محمد مرسي، وظهر خلالها وبوضوح أن أثيوبيا كانت مبيتة النية

د- لاستكمال سد النهضة، ومن ثم أعلنت أنها ستقوم بتحويل مجرى النيل الأزرق للبدء فعلياً في تشغيل تجريبي لسد النهضة.

هـ- فترة الرئيس المؤقت (عدلي منصور)، حيث دخلت مصر مرة أخرى في مرحلة

و- انتقالية، وكل ذلك كان يصب في مصلحة أثيوبيا رغم أنه أدرك منذ اللحظة الأولى أن قضية السد هامة جداً ، وجعلها على رأس أولوياته، وبالفعل تم التنسيق بين الرئاسة ومختلف المؤسسات ،وبدأت العمل على جميع المحاور ، وبالفعل عادت أثيوبيا مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات ، وعقد اجتماع بين وزراء الري في (مصر والسودان وأثيوبيا) في نوفمبر 2013م وديسمبر 2013م، ويناير 2014م. سعت مصر خلالها إلى التوصل إلى حل سلمي والوصول إلى آلية مشتركة مع الجانب الأثيوبي ، وإسناد الأمر مرة أخرى إلى مكتب

استشاري دولي لاستكمال الدراسات ، والتأكد من أن السد لن يؤثر على حصة مصر، ولكن رفضت أثيوبيا ، وانتهت المفاوضات إلى نقطة الصفر.

ز- فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي: تمثل هذه الفترة إعادة الهيبة المصرية مرة أخرى إلى

ح- القارة الأفريقية وحوض النيل، حيث عادت العلاقة المصرية- الأثيوبية ثم المفاوضات،

ط- وبدأ عهد جديد بين مصر وأثيوبيا شهد حواراً بناء ورغبة جادة للوصول إلى حل مُرضٍ

ي- لجميع الأطراف. كانت البداية القمة الأفريقية في غينيا الاستوائية في يونيو 2014م، ثم اجتماع الرؤساء الثلاثة المصري والسوداني والأثيوبي في الخرطوم في أغسطس 2014م وتم الاتفاق على تشكيل لجنة وطنية ثلاثية واستكمال الدراسات الفنية وحسم أي خلافات قد تنشأ من وراء المفاوضات حول السد.

3- وثيقة "اتفاقية 2015م" (إعلان المبادئ):

في 23 مارس عام 2015م، خلال القمة الثلاثية بين رؤساء مصر والسودان وأثيوبيا ، في الخرطوم وقع رؤساء الدول الثلاث وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة الأثيوبي، وتضمن الاتفاق رزمة تشمل عشرة مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث، بشأن سد النهضة، تم التوقيع عليها من قبل الدول الثلاث ، ومرفق بها ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث ، وضم الاتفاق عشرة مبادئ ، وتشمل مبدأ التعاون، والتنمية، والتكامل الاقتصادي، والتعهد بعدم إحداث ضرر ذي شأن لأية دولة، والاستخدام المنصف والعادل للمياه، والتعاون في عملية الملء الأول لخزان السد وتشغيله السنوي ، ومبدأ بناء الثقة، ومبدأ تبادل المعلومات والبيانات، ومبدأ أمان السد، ومبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدولة، ومبدأ الحل السلمي للنزاعات، فضلاً عن إنشاء آلية تنسيقية دائمة من الدول الثلاث للتعاون في عملية تشغيل السدود بشكل يضمن عدم الإضرار بمصالح دول المصب. ولكن سرعان ما كشفت أثيوبيا عن نواياها وأثبتت في الاجتماع بين وزراء خارجية مصر والسودان وأثيوبيا في أبريل 2018م فشل الاجتماع ، بسبب تعنت أثيوبيا، ورفضها للاعتراف باتفاقية 1959م ، والتي تتضمن الاعتراف بالحق التاريخي لمصر والسودان في نهر النيل، وهنا نتساءل بعد كل ما سبق ، هل إلى تعاون مشترك أم إلى خلاف مشترك؟!

رابعاً: سد النهضة "التأثير والأبعاد"

1- تقديم :

سد النهضة الأثيوبي هو سد أثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية "بنيشنقول- قماز" بالقرب من الحدود الأثيوبية السودانية، على مسافة تتراوح بين 20 – 40 كيلو متر، يبلغ ارتفاعه 145 متر، وطوله حوالي 1800 متر، وتقدر تكلفة إنشائه بحوالي 5 مليارات دولار، ويقطع

السد مجرى النيل الأزرق ، أكبر فروع النيل، وتبلغ سعته التخزينية 74مليار م^3، أي حوالي مرة ونصف من إجمالي سعة النيل الأزرق من المياه سنوياً، شكل رقم (2).

تقدر القدرة المبدئية للسد على توليد الكهرباء بحوالي 6000–7000 ميجا وات [1]. أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من محطة سد أسوان الكهربائية، ويعتبر سد النهضة أحد السدود التي تسعى أثيوبيا لتشييدها بغرض توليد الطاقة الكهربائية، حيث تتضمن خطة أديس أبابا ثلاثة سدود أخرى.

2- خطورة سد النهضة:

اختلف المراقبون والمسؤولون حول تأثير بناء السد الأثيوبي على مستقبل مصر المائي. إلا أن مصر لديها العديد من المخاوف حول هذا المشروع، فمصر تخشى من انخفاض في توافر المياه وانخفاض بسبب التبخر، وانخفاض حصة مصر والسودان بنسبة 3 إلى 1. وهو ما يمثل كارثة بالنسبة لمصر حيث ستصبح حصة الفرد أقل من 650 م^3 من المياه سنوياً أي أقل من ثلثي المعدل العالمي 1000 م^3 /للفرد، كما أنه في مقابل كل مليار م^3 تنقص من حصة مصر المائية، فإنه من المتوقع أن تخسر مصر 200 ألف فدان زراعي [2].

أضف لذلك، سيؤثر السد على إمدادات الكهرباء في مصر بنسبة تتراوح ما بين 25% – 40%، مما يعمق من أزمة الكهرباء التي تعيشها مصر. كذلك سيؤدي إلى خفض دائم في منسوب المياه في بحيرة ناصر إذا تم تخزين الفيضانات بدلاً من ذلك في أثيوبيا ، وهذا من شأنه تقليل التبخر الحالي لأكثر من 10 مليار م^3/السنة ، مما يقلل من قدرة السد العالي في أسوان لإنتاج الطاقة الكهربائية لتصل قيمة الخسارة لـ 100 ميجا وات بسبب انخفاض مستوى المياه بالسد بمقدار 3م [3].الخطر الأكبر يكمن في الاستهداف العسكري للسد لأي سبب أو توظيفه لأغراض عسكرية أو حتى وجود احتمالية لانهياره بسبب أي أخطاء في التصميم أو لطبيعة المنطقة التي أقيم فيها. مما يؤدي إلى انهيار خزاناته لتتدفق المياه بشكل مفاجئ وهو الأمر الذي ينذر بفيضانات هائلة وغرق لمساحات كبيرة في السودان ومصر.

3- الآثار الاقتصادية لسد النهضة:

كانت الدول المتشاطئة على نهر النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية ، ثم حصلت هذه الدول على استقلالها ، وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام 1902م، في أديس أبابا وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وأثيوبيا ، ونصت على عدم إقامة أي مشروعات

---

[1](مركز هردو ، 2015م ، ص14)

[2](http://google/cu9sux1)

[3](http://google/cu9sux)

سواء على النيل الأزرق أو بحيرة تانا ونهر السوباط ، ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام 1906م، وظهرت عام 1929م اتفاقية أخرى، وهذه الاتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وأن لمصر الحق في الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده[1]. وهذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا التي كانت تمثل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا (لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا وتم تخصيص نسبة 7% من تدفق المياه للسودان و92.3% لمصر). وكما استعرضنا في (الجانب السياسي للأزمة) فإن أثيوبيا قد نقضت الاتفاقيات جميعها بتوقيعها على اتفاقية عنتيبي 2010م مع أوغندا ، والتي كانت تمهيداً لبناء سد النهضة ، ويتسبب عادةً إنشاء سدود على الأنهار الدولية في نزاعات بين الدول ، إلا أن قضية النيل بالنسبة لمصر مختلفة ، إذ يعد المورد المائي الوحيد لها ، ويزودها بـ 90% من احتياجها المائي ، ويعيش معظم سكان مصر تقريباً في وادي النيل ، و60% من مياه النهر تنبع من الأراضي الأثيوبية .

تشير التقارير إلى أن مصر بالكاد تحصل على المياه التي لديها ، وتشكل حصة الفرد فيها حوالي 650 م^3/ السنة، ومع توقع أن يتضاعف عدد السكان خلال خمسين عاماً، يرجح أن يزداد النقص حدة قبل العام 2025م[2].من المرجح أن يعتمد مستوى مياه النيل على الطريقة التي ستدير بها أثيوبيا تدفق المياه بعد تعبئة خزانها الذي يتسع لـ 74 مليون م^3 أو ما يعرف بالملء الثاني. وفي هذه الحالة ستفقد مصر حوالي 51% من أراضيها الزراعية، أما عملية التعبئة البطيئة (ست سنوات) ستكلف مصر 17% من أراضيها المزروعة. وستتضّرر سبل معيشة ملايين من السكان وفقاً لتقدير دراسات حكومية ووزارة الري المصرية. وذكر خبراء آخرون أن الأثر السلبي قد يكون أقل بكثير إذا تعاونت مصر مع أثيوبيا عبر تبادل المعلومات ، وتعديل وتيرة ملء الخزان لضمان بقاء بحيرة ناصر على النيل ممتلئة بما فيه الكفاية. فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية الخطيرة والمحتملة للسد يذكر ما يأتي:

أ- أن تضرر مصر من حصتها المائية والمقدرة بـ (55.5 مليار م^3) سوف تنخفض مباشرة بمجرد البدء في ملء خزانات المياه لسد النهضة، وقد بدأت بالفعل في يوليو 2017م لتصل إلى ما قيمته 18 مليار م^3. الأمر الذي يهدد قرابة 5 ملايين فدان مصري بالبوار، مع انخفاض في توليد الطاقة الكهربائية من السد العالي بما قيمته (4500 جيجا وات) أي بما

(1) (https://www.democraticac.de/?p=55762#google-vignette)

(2) (https://www.democraticac.de/?p=55762#google-vignette)

يعادل 37% مع حدوث عجز كلي في توليد الكهرباء، ليصل إلى 41 عاماً مع آثار أخرى أشد خطراً [1].

ب- زيادة مديونية مصر الخارجية وعجز الموازنة بسبب زيادة الاقتراض لاستيراد الخضراوات والفواكه، وذلك لسد العجز الطارئ.

4- الآثار الاجتماعية لسد النهضة:

أ- يتضح مما سبق أن سد النهضة سوف ينشئ ظروفاً اجتماعية صعبة، فشريحة عريضة من السكان الريفيين سوف يعانون من نقص المياه خاصة في المناطق المتضررة بنقص الموارد المائية ، فنتيجة لذلك سوف يفقد أكثر من 40% (كما تتوقع بعض الدراسات) من الفلاحين والعاملين بالمجال الزراعي مصدر رزقهم الأساسي كنتيجة أولى لتبوير معظم الأراضي الزراعية نتيجة لنقص المياه التي سببها إنشاء سد النهضة [2].

ب- وسوف ترتفع نسبة البطالة في مصر إلى أكثر من 35% كنتيجة لما سبق ، مما يزيد من أعباء ومديونية الدولة ، أما بالنسبة للشركات العاملة في مجال تصدير الخضراوات والفواكه، فسوف تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة لتبوير معظم الأراضي ، والتي ستؤدي لتقليل المحصول بنسبة تتعدى 40% [3].

ت- ارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من 25% تقريباً. وذلك بسبب الارتفاع الهائل الذي سوف يحدث في الأسعار نتيجة انخفاض المحصول الزراعي المحلي ، واستيراد أغلب الخضراوات والفواكه من الخارج[3].

خامساً: التحديات الطبيعية (الأثيوبية) لبناء السد

يشكل حوض النيل الأزرق أهم الأحواض النهرية في أثيوبيا ، حيث يشكل حوالي 20% من مساحة أثيوبيا ويستحوذ على 50% من المياه والموارد الأساسية في أثيوبيا ، وتغذي 40% من الإنتاج الزراعي في أثيوبيا ، ويسكنه حوالي 25% من سكان الجمهورية الأثيوبية ، بالإضافة إلى أنه يمد نهر النيل بنحو 60% من إجمالي المياه حتى يصل إلى أسوان [4].

---

[1] (المركز العربي، 2018 ، ص 11-12).

[2] (المركز العربي، 2018، ص 14)

[3](المركز العربي، 2018 ، ص15).

[4](المركز العربي، 2018 ، ص16).

[5](المركز العربي، 2018 ، ص18).

فيما يأتي ندرس بعض التحديات الطبيعية التي دفعت أثيوبيا لبناء السد، وهي:

1- التحديثات الطبيعية الجيولوجية:

أ- التضاريس: أثيوبيا عبارة عن هضبة وسطى ضخمة تحيط بها السهول المنخفضة وتحتوي على 50% من الجبال في أفريقيا، ويؤدي اختلاف التضاريس بها إلى ما يأتي :

- صعوبة نقل المياه السطحية.
- زيادة سرعة تدفق المياه السطحية نحو السودان ومصر والتي تصل إلى نحو أكثر من 500 ألف م^3 يومياً.
- زيادة معدل انجراف التربة ، مما يهدد النشاط الزراعي الأثيوبي .
- عدم إعطاء الوقت الكافي للمياه حتى تتخلل داخل التربة لتغذي المخزون الجوفي.
- عدم توافر أراضي سطحية قابلة للري السطحي بسبب النشاط البركاني في أثيوبيا خلال السنوات السابقة.
- الانهيارات الصخرية وزحف التربة وتدفق الطمي.

ب- الصخور: تلعب الصخور دوراً سلبياً كبيراً بالغاً بالنسبة لمشروعات تخزين المياه في أثيوبيا، حيث تغطي نحو 25% من الأراضي الأثيوبية ، وخاصة الصخور البركانية التي تغطي نحو 35% من سطح حوض النيل الأزرق .

ج- التعرية والأطماء: نواتج تعرية الصخور في حوض الأنهار وفي جوانب وقيعان المجاري المائية يتم نقلها مع المياه الجارية والمتدفقة بسرعة، وبعد ذلك يعود الترسيب مرة أخرى مع قلة سرعة تدفق المياه ، ويتم ذلك في خزانات السدود المائية أو في مناطق المصب.

ولولا هذه الرواسب ما تكونت التربة الخصبة ، وقد تتسبب هذه الرواسب في مشاكل الأطمار، وتؤدي إلى تقليل السعة التخزينية للسدود، كما تؤدي التعرية إلى تآكل التربية ، وهو أحد أهم المشاكل البيئية التي تهدد البيئة في أثيوبيا، حيث تؤثر على نحو 82% من الأراضي الزراعية الأثيوبية، ويقدر معدل فقد التربة في المرتفعات من 200 – 300 طن للهكتار الواحد سنوياً.

وتحمل الأنهار الأثيوبية نسبة عالية من الطمي ، وذلك بسبب ارتفاع سطح الأرض وشدة الانحدار مع غزارة الأمطار والرعي الجائر، بالإضافة إلى الصخور وإزالة الغابات، وطبقاً لتقرير الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن 85% من الأراضي الأثيوبية مصنفة من ضمن الأراضي الشديدة التدهور [1].

تعد البنية التحتية في أثيوبيا من بين أقل البنى التحتية نمواً في العالم، ما يترك معظم سكانها البالغ

[1] (المركز العربي، 2018 ، ص24).

عددهم 95 مليون نسمة من دون كهرباء ، وسيكون للسد الكهربائي القدرة على توليد قرابة 6400 ميغا واط، وهو ما يمثل دفعة هائلة للإنتاج الحالي البالغ 4000 ميغا واط.

2- دوافع أخرى متعددة:

إضافة لما سبق، إن أثيوبيا وبإصرارها على بناء السد تستهدف مغازلة الدول الكبرى وإقناعها باستثمار أموالها في مشروع كبير سيوفر –وفق تقديرهم– كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، وكميات ضخمة من المياه تكفي لزراعة وري بلايين من الأراضي الزراعية ما سيفتح استثمارات كبيرة تنعش اقتصاد البلاد من ناحية وتوفر لها دعماً دولياً وسياسياً ضد مصر والسودان من ناحية أخرى. كما أن أثيوبيا لا تريد أن توقف حصتها – رغم مخاطر السد على دولتي المصب ، حتى لا تخسر كل هذه الرهانات المالية والسياسية والتنموية ، فضلاً عن قلقها من تفجر النزاعات والصراعات بضراوة ما ينذر بحرب أهلية تنتهي بها لدويلات متفرقة.

من جانب آخر، إن الفكرة الأثيوبية من بناء السد، هي الرغبة في التحكم بالنيل الأزرق ، وفرض نفوذ أثيوبي في المنطقة، وبعض الدوافع القبلية والأثنية، ووقف النزاعات والصراعات بين المجموعات على الحكم ، وتوحيد الأثيوبي ين خلف السد.

في الواقع، إن السد الأثيوبي وباختصار مشروع سياسي بكل المقاييس ، وليس فنياً أو قومياً يستهدف مصالح أثيوبيا، والدليل على ذلك هو التخبط الأثيوبي في الإعلان عن تفاصيله خصوصاً فيما يتعلق بسعة التخزين من 14 مليار م^3 ثم زادت إلى 74 مليار م^3، كما تم البدء في تنفيذه دون استكمال دراسة الآثار البيئية ، ثم تطور الأمر فاستخدم السد لتصفية حسابات سياسية وعرقية منها مثلاً، تصفية الشركات المنفذة للمشروع من أبي أحمد رئيس الوزراء، ثم اغتيال مدير مشروع السد دون الإعلان عن نتائج التحقيقات، وإعلان رئيس الوزراء في البرلمان الأثيوبي عن عدم مسؤوليته عن تأخير تنفيذ المشروع بسبب عمليات الفساد من مسؤولي تيغراي. إلى ذلك نتساءل: إذا كانت القيادة الأثيوبية غير قادرة على الوصول إلى اتفاقات داخلية بين قبائلها المتناحرة، وتنكر الاتفاقيات الموقعة مع مصر والسودان حول مياه النيل منذ عشرات السنين، فهل ستذهب لتوقيع اتفاق قانوني ملزم مع مصر والسودان؟

ويمكن استنتاج، أن السد مشروع سياسي ، وليس فنياً ومن المحتمل ألا تستطيع إكماله للنهاية.

سادساً: التحديات الدبلوماسية المائية (في أزمة السد):

1- مقاربة مقترحة لفهم النزاع المائي :

يتميز نزاع المياه بالتشابك المعقد للعناصر الأيديولوجية والاقتصادية والاستراتيجية والجوانب الإنسانية، مما يعني أنه لا يمكن إرجاع أي حل إلى مجرد إعطاء صيغة لتخصيص حصة المياه تتفق مع معايير الجودة . وعلى ذلك فإن أي حلول يجب أن تعالج المخاوف الحقيقية للأطراف بمقاربة تراكمية ، وحيث تكون الاتفاقيات أيضاً متصاعدة تراكمياً بمعني إذا اتفق الطرفان المصري السوداني مع الأثيوبي على الخطوة (أ) ينتقلان إلى الخطوة (ب) وفيما بعد إلى الخطوة (جـ) وهكذا. والسؤال؟ ما نوع المفاهيم القابلة للتفاوض التي يمكن تطبيقها؟ فإن المفاهيم الغامضة " الحقوق، المياه، والسيادة " يجب أن توضح في سياق تنفيذي. ولما كان تفسير حقوق المياه يختلف باختلاف مناطق العالم . فإن هذه الحقيقة قد تكون أفضل تبرير يمكن تفصيله ، لكي تلائم المفاهيم الثلاثة لحقوق المياه (الملكية والسيطرة والاستخدام). الخطوة التالية في التنفيذ ،هي تنفيذ الحصة المتفق عليها للمياه بين الطرفين (المصري السوداني والأثيوبي) .

2- التحديات الدبلوماسية المائية في حوض النيل

يبدو من خلال قراءة وبحث حالات التفاوض حول مشاكل حصص المياه في الأحواض المائية الدولية المشتركة وخصوصاً في الحالة الراهنة (حالة حوض نهر النيل)، نقف إزاء عدد متزايد من التحديات والصعوبات في ظل المنافسة التاريخية بين دولة المنبع "أثيوبيا " ودولتي المصب (السودان ومصر)، يمكن أن تتركز في عدد من المعطيات على النحو الآتي:

1- تناقض المواقف الأثيوبية :

بعد الإعلان عن وثيقة الخرطوم الخاصة بسد النهضة بين وزيري الخارجية والري لدى كل من مصر والسودان وأثيوبيا ، عاد المفاوضون الأثيوبيون، وأدلوا بتصريحات مخيبة لآمال المجتمع، خاصة بعد أن خرجت وثيقة الخرطوم ببنود تتحدث صراحة عن آليات ملء السد ، وكيفيتها وطبيعة المرحلة الأولى من هذا الملء، وعدد الفتحات وهكذا. غير أن وزير الخارجية أعلن بعدها أن أثيوبيا لم ولن توقف بناء السد تحت أي ظرف من الظروف، وأنه سيرفض أية تعديلات في مواصفات السد قد تتعارض مع المصالح الأثيوبية . وثيقة الخرطوم، "هي اتفاق تم التوصل إليه في العاصمة السودانية الخرطوم بين وزيري الري والخارجية لكل من مصر السودان وأثيوبيا ، يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2015م"

2- تعنت الجانب الأثيوبي :

لقد تم الاعتراف بحق دولتي المصب (مصر والسودان) في حصص معلومة من المياه والتزام أثيوبيا بتوجيه تلك الحصص إلى السودان ومصر، وعلى الرغم من ورود ذلك صراحة في كل النصوص والمعاهدات التاريخية (معاهدة، أديس أبابا 1902م ، معاهدة لندن 1906م ، معاهدة 1925م بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية 1959م بين مصر والسودان)، وبالأخص اتفاقية أديس أبابا 1902م ، والتي نصت صراحة على أنه لا يحق لأثيوبيا بناء أي سد على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو السوباط. وكمحصلة تاريخية لتلك المعاهدات أصبح لمصر حصة ثابتة من المياه تقدر بـ 55.5 مليار م^3/السنة ، والتزمت أثيوبيا بوصول هذا القدر من المياه لمصر كل عام. ويعد عدم الاعتراف بحصتي مصر والسودان من الجانب الأثيوبي أبرز أسباب عدم توقيع القاهرة والخرطوم على اتفاقية عنتيبي.

اتفاقية عنتيبي الإطاري، (هي وثيقة وقعت عليها خمسة من دول حوض النيل (أثيوبيا ، أوغندا، رواندا، تنزانيا، كينيا في مدينة عنتيبي الأوغندية يوم الخميس الموافق 10 مايو/أيار 2010م ، وينفي هذا الاتفاق الحصص التاريخية لمصر وقدرها 55.5 مليار م^3 ، وللسودان وقدرها 18.5 مليار م^3).

3- تراكم الأزمات التاريخية بين مصر وأثيوبيا :

منها تعرض الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك للاغتيال في أديس أبابا، يعتقد الطفل الأثيوبي أن سبب الفقر الذي يعيشونه هي مصر بما تستحوذ عليه من مياه النيل، والتي من الممكن أن تحقق لهم تنمية ورخاء وطاقة وهكذا...

4- توتر السياسة المصرية وعدم استقرارها:

وذلك بسبب تعاقب الحكومات المصرية منذ العام 2011م ، وتغير وزراء الخارجية والموارد المائية والري، مما خلق حالة من الاستمرارية في خبرات التفاوض.

5- تغير سياسة مصر الخارجية وتنوع تحالفاتها:

خاصة السياسة التسليحية بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتحولها من اعتمادها المطلق على أمريكا وفق نظرية 99% من أوراق اللعبة، إلى توجهها نحو اللاعب الروسي بشكل أساسي، وما تبع ذلك من إجراءات عقابية من أمريكا، ومن ثم تحرك أمريكا على محورين؛ الأول تقويض التواجد المصري إقليمياً، والثاني القيام بإجراءات عقابية ضد مصر تمثلت في دعم أثيوبيا سياسياً واقتصادياً.

6- قيام بعض دول الخليج بالاستثمار الزراعي في الأراضي المحيطة بسد النهضة في أثيوبيا، بذلك فقدت مصر الجوانب الداعمة لها في المفاوضات الجارية بالنسبة للمواقف الخليجية ، واستغلال النفوذ المالي الخليجي لحث أثيوبيا على الاعتراف بحصة مصر المائية من النيل الأزرق .

7- تحفز الشعب الأثيوبي واحتشاده للمضي قدماً في إتمام بناء سد النهضة، حيث جرى حشده من قِبل وسائل الإعلام المحلية في أثيوبيا ، وهناك حالة حشد وتعبئة غير مسبوقة لهذا المشروع.

8- تعدد الأطراف والدول والأنظمة المانحة والممولة لسد النهضة، وعلى رأسها الصين، وإيطاليا، بالإضافة إلى الدور الإسرائيلي الذي يستهدف شغل مصر وحرفها عن القضية المبدئية في مفهومها الدولي القومي، وهي " الاحتلال الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ".

سابعاً: استراتيجية إسرائيل تجاه سد النهضة:

نبدأ في تساؤل، هل من الممكن أن تلعب إسرائيل دوراً في بناء سد النهضة الأثيوبي، انطلاقاً من رؤية تقوم على إضعاف الدولة والمجتمع في مصر بالإضافة إلى إضعاف الأنظمة العربية.

إسرائيل تدرك مركزية المكانة المصرية في النظام الإقليمي العربي، وعليه فإذا كانت مصر قوية سيكون لهذا حساباته ومخاطره بالنسبة لإسرائيل، وعليه تسعى إسرائيل لإبقائها ضعيفة سياسياً (بإضعاف مركزيتها الإقليمية والدولية)، واقتصادياً (بحرمانها أو التأثير على مواردها المركزية ومنها مياه نهر النيل)، وإسرائيل معنية بإضعاف أي دولة عربية أكثر من عنايتها بإضعاف الأنظمة العربية، مع الأخذ في الاعتبار أن تنامي قوة دولة عربية تقنياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً هو رصيد لأي نظام سياسي يأتي معادياً لـ"إسرائيل" . وعليه فالضمان الحقيقي لأمن إسرائيل هو بقاء الدولة ضعيفة. إن الأدبيات السياسية الصهيونية تقوم على تقسيم البيئة العربية إلى ثلاثة أبعاد هي: النظم السياسية العربية، والمجتمع العربي، والدولة العربية. إن أحد أهداف إسرائيل في سياستها مع مصر هو إبقاء الدولة والمجتمع ضعيفين، معتبراً السياسة الإسرائيلية تجاه سد النهضة نموذجاً لذلك. مما لا شك فيه، إن نهر النيل لم يكن بعيداً عن الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ البداية، إذ إن فكرة إيصال مياه النيل إلى إسرائيل بدأت سنة 1903م من خلال دعوات هرتزل، وتجددت خلال 1964م-1974م وتجددت كذلك في التسعينيات من القرن العشرين، وهنا نذكر مسألة إيصال مياه النيل إلى النقب في فلسطين المحتلة كان ضمن بنود مفاوضات كامب ديفيد وتطورت حتى ترتب عنها طرح مشروع قناة جونجلي في جنوب السودان كوسيلة لتعويض مصر عن المياه التي ستذهب للنقب طبقاً لذلك [1]. إذاً هناك علاقات تاريخية تربط إسرائيل بأثيوبيا ، وتلعب إسرائيل دوراً في

[1](الزيتونة للدراسات،2019، ص20)

تأجيج أزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا خلال الفترة من 2011م–2020م، واعتماد أثيوبي شبه كلي على النصائح الإسرائيلية علماً بأن إسرائيل تقدم الخبرة التفاوضية والفنية للفرق الأثيوبية ، وأيضاً نشاط الشركات الإسرائيلية، لاسيما تلك التي لها علاقة باحتياجات بناء سد النهضة الأثيوبي . ويلاحظ أيضاً أن المشروع الأثيوبي بدأ فعلياً في سد النهضة في سنة 2011م، وهي السنة التي شهدت ما يسمى "الربيع العربي" وكانت مصر في قلب هذا الحدث ، ومنشغلة بهمومها الداخلية وباضطرابات الإقليم الشرق أوسطي كله. كما ذكرت بعض التقارير بعد تصاعد الخلاف بين أثيوبيا ومصر حول آثار السد الأثيوبي أشارت تقارير إسرائيلية وغربية وعربية في 2019م عن قيام إسرائيل بنصب نظام دفاعي جوي حول سد النهضة يمكنه من إسقاط الطائرات الحربية من على بعد 5–50 كم [1]. كما ورد تنامي في العلاقات المختلفة بين الطرفين، لاسيما في الجانب الاقتصادي حيث وصل حجم التبادل التجاري بين أثيوبيا وإسرائيل حتى سنة 2019م نحو 300 مليون دولار. وتدرك إسرائيل أهمية أثيوبيا لكل منهما على المحيط الهندي والبحر الأحمر الذي تمر فيه 20% من تجارة إسرائيل الخارجية، ناهيك عن الإطلال على منابع النيل، تعززت كل هذه الجوانب بالتعاون في التصنيع والتدريب. ويبدو أن إسرائيل وجدت في أثيوبيا قاعدة آمنة لحركتها في هذه المنطقة، ويبدو أن التوجه العام لإسرائيل هو نحو اعتماد أثيوبيا ركيزة لنشاطاتها في المنطقة. أضف لذلك، إن مواصلة أثيوبيا لمشروعها قد يغري/ يدفع بقية دول الحوض الأخرى لبناء سدود مماثلة مما يفاقم الأخطار السابقة الذكر لمصر والسودان ويغرق الشرق الأفريقي ومنطقة حوض النيل في نزاعات عميقة ومدمرة [2]. حديثاً، تواصلت الزيارات المتبادلة بين إسرائيل وأثيوبيا ، إذ زار رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد تل أبيب مطلع 2019م وأكد تعزيز التعاون بين البلدين. في تلك الأثناء بينما كانت تسعى إسرائيل إلى تطوير علاقاتها بأثيوبيا على صعيد تكنولوجي وزراعي ومائي، كانت أديس أبابا تستأنف العمل في "سد النهضة" الذي ما زال يثير خلافات حادة بين أثيوبيا ومصر، خاصة أن مشروع السد من شأنه أن يقلص حصة مصر من المياه ، ويتسبب في تصحر مساحات زراعية واسعة من أرض مصر، ويرفع نسبة البطالة ، ويقلل الإنتاج الزراعي. إذاً فالعلاقات الإسرائيلية، الأثيوبية التي تطورت فجأة خلال السنوات الماضية لفتت الأنظار، وتؤكد مساعي إسرائيل إلى دعم إنجاز مشروع سد النهضة، ما من شأنه أن يعود عليها بمنافع كثيرة. في نفس السياق كشف المهندس "حيدر يوسف" [3] النقاب عن وقوف إسرائيل وراء سد النهضة منذ البداية.

[1](الزيتونة للدراسات،2019، ص 22)

[2] (الزيتونة للدراسات،2019، ص26)

[3](حيدر يوسف ،2021 ، ص10)

مشيراً إلى أن القانون الدولي يمنح إسرائيل حقاً في الحصول على مياه نهر النيل "حال أنشأت كياناً اقتصادياً مع دول المنبع" وهو ما تسعى إليه، إذ تخطط منذ أمد بعيد للاستيلاء على مياه النيل [1].

كشف وزير الري المصري السابق محمد نصر الدين علام أن إسرائيل تتلاعب بشكل خفي في أزمة سد النهضة، بمساندتها لأثيوبيا ، من أجل التضييق على المصريين في نهر النيل، وكذلك "تدرك مصر أن لإسرائيل تأثيراً على أثيوبيا ، وتسعى لاستغلال هذا التأثير في تقليل مخاطر السد على أراضيها، من أجل التوصل إلى اتفاق جيد لتقسيم حصص المياه".

من المؤكد أن العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا تاريخية، وبدأت منذ خمسينيات القرن الماضي في إطار سياسة إسرائيلية استهدفت تطويق العالم العربي عسكرياً وأمنياً، وتجنيد دعم لإسرائيل في المنظمات الدولية، من خلال تقديم الدعم الزراعي لدول القارة الأفريقية لاسيما أثيوبيا ، والتي تعتبر دولة مركزية في العلاقات الأفريقية الإسرائيلية ، وهناك علاقات على مستويات سياسية واقتصادية بين الجانبين [2].

وكما يتضح، إسرائيل تقول إن تدخلها بأزمة سد النهضة "إيجابي" لتسوية هذا الخلاف، مستغلة في ذلك خبرتها الواسعة في مجال المياه. وربما إن مصالح إسرائيل في البحر الأحمر قد تدفعها للتدخل في أزمات من هذا النوع ضماناً لتقوية العلاقات مع دول المنطقة، لاسيما مصر، وأثيوبيا اللتين تطلان على البحر الأحمر.

النتائج والتوصيات

النتائج :-

أولاً: يمكن رسم أربعة سيناريوهات لحل أزمة سد النهضة بين أثيوبيا وكل من مصر والسودان على النحو الآتي:

أ- السيناريو الأول:

ويتمثل في الحل السياسي المبني على موازنة المصالح والاستثمار في الفرص.

ب- السيناريو الثاني:

يتعلق باحتمال نجاح الاتحاد الأفريقي أو جهات التحكيم الدولي، أو جهات دولية أو سيادية أخرى في دمج مقترحات البلدان الثلاثة ، والتوصل إلى صيغة قانونية ملزمة، وهو ما تطالب به مصر والسودان.

---

[1](مجلي ، 2021 ، ص11)

[2] (مجلي ، 2021 ، ص14)

ج- السيناريو الثالث:

وهو الأقل ترجيحاً، "فيتعلق باللجوء إلى آلية التحكم" خصوصاً فيما يتعلق بآليات التسوية ونظرة أثيوبيا بأن الأمر في مجمله يرتبط بسيادتها الوطنية.

د: السيناريو الرابع :

من المحتمل أن يكون الحل العسكري .

ثانياً: الاتجاه نحو برنامج عمل تنفيذي لدبلوماسية مائية مصرية فاعلة:

من المفترض أن تشكل الدبلوماسية المائية أيضاً أولوية قصوى لسياسة مصر الخارجية إزاء البعد الأفريقي، ذلك لاعتبارات الأمن المائي المصري، خصوصاً بعد أن تأزمت العلاقات المصرية- الأثيوبية حول سد النهضة، الذي يرجح أنه سيخصم عدة مليارات من الأمتار المكعبة من حصتها السنوية، والذي من شأنه إدخال مصر في حالة بوار زراعي وانسداد بعض أفق التنمية ، وما يتبع ذلك من اضطرابات اجتماعية، ومن هنا تبرز عدة مرتكزات أساسية لبرنامج عمل تنفيذي للدبلوماسية تجاه مشروع سد النهضة ، وعلى النحو الآتي:

أ- العمل على الاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها السفير المصري في أثيوبيا ، ويعهد إليه بتشكيل فريق التفاوض مع أثيوبيا ، ممن تتوفر فيهم معايير الفعالية التي تتطلبها الدبلوماسية المائية.

ب- إعطاء وزير الري صلاحيات أوسع في عملية التفاوض، ترسيخاً لقيم وتوجيهات الدبلوماسية المائية.

ج- إنشاء مجلس حكومي مصغر للأمن القومي المائي يترأسه رئيس الجمهورية.

د- تحرك فريق التفاوض المصري نحو إلزام أثيوبيا صراحة بالاعتراف بحصة مصر المائية في وثيقة جديدة، ويجب ألا تقل عن 55.5 مليار م^3.

هـ- التركيز على استخلاص مواقف أثيوبية قاضية بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية في حالة عدم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن الخلاف، خاصة في المسائل الثلاث (بعدد الفتحات التي تتخلل السد في حالات الطوارئ، آلية ملء السد، والسعة التخزينية).

و- اشتراك الحلفاء من دول الخليج في المباحثات المستجدة، ذلك أن العامل الخليجي قد يكون له تأثير في القرار الأثيوبي .

ز- التركيز على الحوار الإرتيري، الصومالي الجيبوتي عن طريق دعم العلاقات المصرية بتلك الدول، ومساندة مصر في أزمة السد.

ح- فتح قنوات اتصال فعالة بكل الدول الأفريقية في منطقة "القرن الأفريقي" وشرقي ووسط أفريقيا، سعياً لتطويق الطرف الأثيوبي وحصر خيارات السياسة والدبلوماسية في المنطقة،

ويمكن تفعيل تلك الاستراتيجية من خلال توثيق الروابط بدولة جنوب السودان، ودعوة الدول الأربعة الموقعة على اتفاقية عنتيبي (أوغندا، رواندا، تنزانيا، كينيا) إلى الاعتراف بحق مصر في حصة مائية ثابتة لا تقل عن 55.5 مليار م^3 ، مقابل استثمارات ومنح تقدمها مصر بالتعاون مع شركائها الخليجيين .

التوصيات المقترحة:

1- تدويل الأزمة في المحافل الدولية، والتعريف بالآثار السلبية لسد النهضة (اقتصادية واجتماعية وبيئية) على مصر والسودان.

2- استخدام أدوات الضغط المصرية السودانية سواء دبلوماسية أو أمنية من أجل حل الأزمة بالإضافة لاستخدام وساطة الدول الصديقة للضغط على أثيوبيا .

3- في حال استمرار تعنت أثيوبيا يجب على مصر والسودان التوجه إلى التحكيم الدولي ومجلس الأمن ، وطلب التحكيم الدولي في ضوء (الاتفاقيات الحاكمة للأنهار الدولية ولنهر النيل).

4- يجب على الحكومتين المصرية والسودانية إسناد المفاوضات لخبراء دبلوماسيين وقانونيين ومهندسين بعد فشل العديد من جولات التفاوض.

5- يجب أخذ الاحتياطات الكافية ، ووضع السياسات والسيناريوهات الملائمة للتعامل مع كافة الاحتمالات.

6- يجب نشر الوعي الشعبي بالأزمة، وتوعية الشعب بأهمية المياه والحفاظ عليها، حتى تتجنب أكبر قدر من مخاطر الجفاف ، في حالة فشل المفاوضات.

7- تعد "دبلوماسية المياه" واحدة من الدبلوماسيات الجديدة وغير التقليدية التي شاعت في الآونة الأخيرة في ممارسات العلاقات الدولية، وفي الآونة الأخيرة برزت الحاجة إلى تفعيل "الدبلوماسية المائية" بشكل أكثر إلحاحاً مع احتدام الجدل حول قضايا توزيع المياه في الحالة التي بين يدي الدراسة الراهنة ، وهي حالة "أزمة نهر النيل وسد النهضة الأثيوبي ".

8- من أهم العلوم في مسائل الدبلوماسية المائية "علوم الجغرافيا" بتشعباتها "البشرية ، المائية، الطبيعية، الجيولوجية ، السياسية، التضاريسية، والمناخية" ، حيث يجب على المفاوض أن يدرك تماماً لطبيعة نهر النيل وما يحيط به من جميع الجوانب، وبالإضافة إلى علم الخرائط الذي يساعد في تحديد المدخلات – بصورة جيدة – ومن ثم التوصل إلى مخرجات في إطار الاتفاق لتحقيق الغرض المطلوب.

9- من الممكن بناء سد النهضة بحيث، يكفي لـ 6 مليار م3 من المياه فقط، وينتج الكهرباء والتنمية لأثيوبيا ولم يسبب الاختلال البيئي المتوقع. "

10- كان العامل المشترك في عدم نجاح معظم المشروعات الأثيوبية هو عدم القيام بالدراسات العلمية بصورة سليمة قبل تنفيذ المشروعات، ولكن الأمر يختلف هذه المرة لكون تأثير سد النهضة سيكون جسيماً في حالة الانهيار على السودان ومصر،

ومن هنا تأتي التوصيات الآتية:

أ- الوصول إلى اتفاق يحدد مواصفات وتشغيل سد النهضة عن طريق التفاوض المباشر، أو بوجود وسيط إذا تعذر ذلك من المنظمات الدولية.

ب- تنفيذ الاتفاقية المائية الثنائية بين مصر وأثيوبيا لعدم تكرار سيناريو سد النهضة في لمشروعات الأثيوبية المستقبلية.

ج- اتخاذ موقف موحد سوداني- مصري في قضية سد النهضة.

د- التعاون المائي مع دول حوض النيل خاصة جنوب السودان لتنفيذ المشروعات المائية المقترحة.

هـ- التعاون بين دول حوض النيل في مجال الزراعة والري.

و- تحسين شبكة الري المصرية لتقليل الفاقد وضمان وصول المياه إلى نهايات الترع.

ز- معالجة مياه الصرف الزراعي لإعادة استخدامها في الزراعة الآمنة.

ح- ضرورة إتمام دراسات سد النهضة الجيولوجية والجيوتكنيكية والهيدرولوجية والبيئية والاجتماعية

ط- من الملاحظ أن أثيوبيا حالياً تطبق بمهارة الدعوة إلى التفاوض على جولات بهدف كسب الوقت، وهو أمر معروف في الدبلوماسية، أضف لذلك أن قضية سد النهضة لن تموت خاصة مع إبراز المخاطر الجيولوجية، ولذلك من الضروري عرض هذا الملف على المجتمع الدولي، وعندها يمكن الوصول إلى نتيجة ، هذا إلى جانب العمل بالتوازي مع بدائل أخرى، من المشروعات المائية البديلة عن نهر النيل .

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية

أبو النور، محمد،(2016م) الدبلوماسية المائية، سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات، مصر.

البحيري ، زكي ،(2013م) مصر ومشكلة سد النهضة ودول حوض النيل، دار الثقافة العربية ووزارة الثقافة .

البحيري ، زكي ،(2018م) مصر ومشكلة سد النهضة ودول حوض النيل، دار الثقافة العربية ووزارة الثقافة .

الطويل، تماني ، (2017م) مصر وأفريقيا ما بين تطورات إيجابية وتحديات مائية مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية.

تقرير استراتيجي، (2019م) إسرائيل طرف أساسي إلى جانب أثيوبيا في سد النهضة، مركز الزيتونة للدراسات، لبنان، بيروت.

شراقي، عباس ،(2018م) تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي المصري، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية .

شراقي، عباس ،(2013م) هيدرلوجية نهري النيل والكنغو وإمكانية الربط بينهم، دار الكتاب ، مصر.

عباس، محمد (2014م)جيولوجية سد النهضة"، معهد الدراسات والبحوث الأفريقية، جامعة القاهرة.

غيث، مي، (2013م)"سد النهضة والأمن القومي والمائي المصري"، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مصر .

شراقي، عباس ،(2008م) سد النهضة الأثيوبي الكبير وتأثيره على مصر، دار الكتاب القاهرة ، مصر .

محمد، عبد المنعم ،(2018م) أزمة سد النهضة وتداعياتها على مصر (سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً، إحصائياً، جيولوجياً)، المركز الديمقراطي العربي، مصر .

محمد، يوسف، (2019م)، أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقاً للمعاهدات الدولية ، دار الكتاب مصر .

نور، محمد ، (2020م) حوار دول حوض النيل" إلى تعاون أم إلى خلاف.

ناصر، السيد ،(2015 م)، الوضع القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل ، دار الكتاب ، مصر .

مركز هردو الرقمي للأبحاث (2015م)"اتفاقية الخرطوم، وضياع حقوق المصريين"

الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، (2016م) "العلاقات المصرية الأفريقية عقب ثورة الـ30 من يونيو ، مصر .

ورقة علمية، (2020م) استراتيجية إسرائيل تجاه سد النهضة الأثيوبي ، مركز الزيتونة للدراسات، https://www.alzaytouna.net/

وكالة ويكيبيديا العالمية (2016م) (سد النهضة الأثيوبي).

ثانياً : المصادر والمراجع الأجنبية

Abozeid, K (2020), Gerd Ethiopian Water Resources Is it a Aspiration for Hydropower or, Hegemony for water power . " ahram online

https://ar:wikipedia.org/wiki)

http://google/cu9sux3-

https://www.democraticac.de/?p=55762#google-vignette4-

https://arabi210.com/story/12315635-